Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1، Issue 4، 2025، Pages: 890-901
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

# Characteristics of the second generation of illegal immigration and demographic changes in North Africa

**Moustafa Aboulgasm Daboub** *
Center for Social Research and In-Depth Policy Studies, Libya.
*Email: moustafa.daboub.1969@gmail.com

# ملامح الجيل الثاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومتغيرات المعادلة الديمغرافية في شمال إفريقيا

**مصطفى أبو القاسم دبوب** *
مركز البحوث الاجتماعية ودراسة السياسات المعمقة، ليبيا

| **Received:** 10-10-2025 | **Accepted:** 03-12-2025 | **Published:** 25-12-2025 |
|---|---|---|
**Copyright:** © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**Abstract**
North African countries are facing profound transformations and dynamics whose features have begun to crystallize on the stage of demographic structure. The human flows moving northward in the form of migratory waves are neither purely coincidental nor merely a natural pattern of human mobility as in the past. Rather, they have come to affect individuals' lives as well as social structures and systems, due to new forms of migration that have become one of the soft manifestations of a demographic threat capable of reshaping the region's map. This occurs alongside emerging drivers of instability in the Sahel region, which is rife with complex crises, placing North Africa before new interactions and patterns that have generated demographic pressures and future challenges for these states as existential entities. The current reality of migration flows now intersects with the region's demographic patterns. This study explores the complex dynamics, future prospects, and the role of international powers and cross-border actors, both official and unofficial.

**Keywords:** : Irregular migration; African continent; North Africa.

**الملخص**
تواجه دول شمال أفريقيا تحولات وديناميات بدأت ملامحها تتبلور على مسرح التركيبة السكانية، فالسيول البشرية المتدفقة نحو الشمال في شكل موجات هجروية، لا تكون بمحض الصدفة، ولا مجرد حراك طبيعي للإنسان كما في السابق، بل صارت تؤثر في حياة الأفراد، والبنى والأنساق الاجتماعية، بسبب الهجرة المستجدة، التي صارت أحد الصيغ اللينة للتهديد الديمغرافي الذي يمكن أن يغير خارطة المنطقة، مع بروز محفزات عدم الاستقرار في منطقة الساحل، التي تموج بأزمات مركبة ما يضع منطقة شمال أفريقيا أمام تفاعلات، وأنماطًا جديدةً شكلت ضغوطات ديمغرافية، وتحديات مستقبلية لهذه الدول

ككيان وجودي . حيث صار واقع التدفقات يلامس الأنماط الديموغرافية في المنطقة، وتستكشف الدراسة الديناميات المعقدة والآفاق المستقبلية، ودور القوى الدولية، والفواعل العابرة للحدود بصورتيها الرسمية والغير رسمية .

**الكلمات المفتاحية :** الهجرة الغير شرعية . القارة الأفريقية . شمال أفريقيا.

**المقدمة:**

***يشير*** منظور التحولات الراهنة في دول شمال إفريقيا إلى تصـــــاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية في دول شمال أفريقيا، وأنماطها الجديدة من مصادر التهديدات، والتغير في طبيعة التهديدات التي أفرزت نمطا جديدا أنماط الهجرة، خاصة المناخية، نتيجة التغير المناخي، والهشاشة المستحكمة في المناطق المكلومة بالنزاعات على شح الموارد، فالنزاعات تدفع الأفراد نحو الهجرة بحثاً عن سبل عيش أفضل . بذالك تكتسب الهجرة المناخية أهمية متزايدة نظراً لما تخلفه من تداعيات، وانعكاسات لتطال دول شمال أفريقيا .

الهجرة المناخية صارت تفرض تحديات جيو سياسية متشابكة على الدول من خلال موجات متتالية في ظل هذا السياق المأزوم تتصاعد وتيرة الهجرة بشكل غير مسبوق، من هنا تشكل شمال أفريقيا بوابة، ومقصد إستراتيجي، ومركزاً محورياً للهجرة غير الشرعية، التي تحولت إلى أعلى مستوى تاريخي لها، واتّسمت بموجة مختلفة، وجيلاً جديداً صارا يسهم في رسم معالم ديموغرافية، ويتسبب في تداعياتها ذات أبعادٍ خطيرة على مستقبل شمال أفريقيا، حيث صار واقع تدفقاتها يلامس التكيبة السكانية في المنطقة .

القارة الأفريقية تشهد أعلى نمو سكاني في العالم، حيث تقود الزيادة السكانية العالمية خلال العقود المقبلة، ومن المتوقع أن يمثل سكانها نسبة كبيرة من الزيادة السكانية العالمية، وأحد أبرز تحولاتها الهيكلية الكبرى، هو التحول الضخم نسبيا للنمو السكاني العالمي في القارة، الذي سيتضاعف في أفريقيا . كما أن دول الساحل تقف على عتبة نظام إقليمي جديد تتجاذبه تحديات كبرى في فضاء جيو سياسي أكثر الساحات تعقيدًا وتغيرًا في القارة الإفريقية . من هنا تواجه دول شمال أفريقيا أعباء متفاقمة نتيجة ارتفاع التهديدات، والتداعيات الأمنية والديمغرافية .

**إشكالية الدراسة**

في سياق التحولات الراهنة، وتداخل العديد من المتغيرات التي أدت إلى تصاعد وتيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال أفريقيا، التي أصبحت مرتعاً لهذه الظاهرة تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الإشكالي الآتي :

- ما هي الديناميات والتحولات المستجدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟، وما هي محفزاتها وأنماط تفاعلاتها في منطقة الساحل ؟، وكيف تشكل ارتداداتها على مستقبل الدولة في شمال أفريقيا ؟

**فرضية الدراسة .**

تأسيسا على الإشكالية الرئيسة المشار إليها آنفا، فإن فرضية الدراسة التي سيتم التحقق منها تتلخص بالآتي :

تؤكد الفرضية التي قامت عليها الدراسة بأن الاضطرابات الجيو سياسية، وتفاقم التغيرات المناخية المتزايدة في القارة الأفريقية ، والعوامل التي تصنع بيئة طاردة للسكان في أفريقيا، وخاصة منطقة الساحل كل تلك المتغيرات أفرزت نمطا، وطفرة في أنماط الهجرة الجديدة، التي تحولت إلى أعلى مستوى تاريخي لها نحو دول شمال أفريقيا، حيث أصبحت الهجرة لبعض المجتمعات الأفريقية إستراتيجية للبقاء، كل تلك المتغيرات شكلت ضغوطات ديمغرافية، وتحدياً مستقبلياً على دول شمال أفريقيا . حيث صار يسهم في رسم معالم جديدة للمنطقة، ويتسبب في تداعياتها ذات أبعادٍ خطيرة على مستقبل دول شمال أفريقيا ككيان وجودي .

**أهمية الدراسة .**

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تحاول الوقوف على أنماط، وأشكال موجات الهجرة الغير شرعية، التي أفرزت جيلاً جديدا، حيث ملامح المهاجرين غير الشرعيين أخذة في التغيُّر، وتعتبر دول شمال أفريقيا في حد ذاتها مقصداً رئيساً لتدفق الموجات الكبيرة من الوافدين للمناطق الذي تحول إلى أعلى مستوى تاريخي لها، بحث صارا خطراً أكثر فتكًا بالاستقرار من حيث محركاتها وديناميكياتها وتدفقاتها، التي اتّسمت بالموجة الثانية .

**أهداف الدراسة .**

- التعرف على التحولات الجيو سياسية والطبيعية للقارة الأفريقية .
- دراسة وتحليل متغيرات الهجرة غير الشرعية وتحولاتها المستجدة .
- استعراض تحديات ظاهرة الهجرة الغير شرعية على منطقة شمال إفريقيا .

**منهج الدراسة .**

تستعين الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي لفهم تأثير انتقالات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتأثيراتها، فضلا عن المنهج التاريخي لدراسة التفاعلات، وتطورها عبر الامتدادات الزمنية المختلفة، والمنهج الاستشرافي لمعرفة أثر التحولات المعاصرة للقوة في مستقبل المنطقة، ومساراتها المختلفة .

**حدود الدراسة .**

**الحدود الموضوعية :** تقع حدود الدراسة الموضوعية في توضيح التحولات المعاصرة، وماهية تأثيرها في المنطقة .

**الحدود المكانية:** الدراسة جنوب وشمال القارة الأفريقية .

**هيكلية الدراسة .**

تم تقسيم الدراسة إلى محوران فضلا عن المقدمة والخاتمة وفق الآتي :

المحور الأول . *الإطار النظري للدراسة : (التحولات المستجدة ومهدداتها المستقبلية) .*

*المحور الثاني . الإطار التحليلي للدراسة . (مخاطر الهجرة المستقبلية على دول شمال أفريقيا)*

***المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة : التحولات المستجدة ومهدداتها المستقبلية .***

اليوم يشهد العالم أعراض أزمات متواترة في بيئته تتداخل فيها مناطق النفوذ والتأثيرات الممتدة، والتحالفات الغير مستقرة، هذه التحولات ستشكل تحديات عالمية خطيرة تؤثر على الاستقرار والأمن، بتقاطعاتها واختلافاتها، التي أخذت الآن جانبًا آخرَ وأحدثت تقاطعًا كبيرًا بمستوياتها المتعددة والمغايرة، وتشهد قارة أفريقيا سلسلة من الأحداث المفصلية، والتحولات العميقة الطبيعية، والبشرية مدفوعة بالنمو السكاني، والتغير المناخي، والتنافس الجيو إستراتيجي الدولي، بالإضافة إلى الصراعات والنزاعات، التي أفرزت موجات غير مسبوقة من النزوح والهجرة .

**أولاً . جغرافيا المياه في أفريقيا والهجرة المناخية القسرية .**

إن حركة البشر المرتبطة بالعوامل البيئية، والمناخية ليست ظاهرة جديدة، لكن تغير المناخ العالمي يُؤدي إلى زيادة الهجرة، والنزوح، ويمثل تغير المناخ تحدياً إضافياً لمساعي توفير المياه، وضمان استدامتها، ويترتب على ذلك العديد من التعقيدات الخاصة بالأمن الغذائي، خاصة في المناطق الهشة، التي تعاني من ندرة مائية، ما يمثل تحديا خطيرا لكل دول العالم، إلا أن آثارها تكون أكثر وطأة على البلدان التي تعاني من هشاشة وجفاف، حيث تشكل ندرة المياه التهديد الرئيس لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتكتسي أزمة المياه المتنامية في القارة الإفريقية التي تضمّ أحواضًا مائية مهمّة عابرة للحدود أهمية بالغة لتصبح القارة في قلب معادلة التغيرات المناخية، وموجات الجفاف، وسوء إدارة الموارد المائية، فالقارة الأفريقية تواجه أزمة مياه حادة(1) .

- البُعد البيئي يتداخل مع التوترات الاجتماعية والسياسية، ليتحول الماء إلى عنصر صراع يهدد الاستقرار، وينعكس على موجات الهجرة القسرية عبر الحدود، لملايين السكان في أفريقيا فالمناخ المتطرف أصبح تهديداً وجودياً لأمن كثير من الدول، والمجتمعات، بسبب الجفاف، وغيرها من التبعات الكارثية للظواهر المناخية المتطرفة، التي ازدادت وتيرة وقوعها خلال السنوات الماضية في العديد من مناطق العالم، وتُعد بلدان القارة الأفريقية في مقدمة الدول الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية . ما عمّق من حجم أزمة القارة، بالإضافة لسوء إدارة الموارد المائية، والانفجار السكاني السريع في القارة(2)، كل تلك المتغيرات انعكست على زيادة التوترات وموجات النزوح القسري، ، حيث عشرات الملايين من الأفارقة يُجبرون على المغادرة القسرية بسبب الجفاف، وندرة المياه، ما تسبب في تصاعد ظاهرة الهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية، السبب الرئيس للهجرة والنزوح السكاني داخل القارة، حيث تشير العديد من الإحصائيات ارتفاعًا هائلاً في الظاهرة الناتجة عن التحولات المناخية، كما أدى تقلص المسطحات المائية إلى تفاقم الأزمات والتوترات(3) فأفريقيا ستفقد ثلثي أراضيها الخصبة خلال السنوات المقبلة، ما سيؤدي إلى جفاف الأرض الصالحة للزراعة وخسارة أكثر من 3% سنوياً من إجمالي الدخل القومي من الزراعة، خاصة في دول جنوب الصحراء الإفريقية بسبب جفاف الأراضي وزيادة التصحر، وبروز ظاهرة جفاف المسطحات المائية، وتقلص الأراضي الرطبة، نتيجة مدفوعة بتغير المناخ (ارتفاع الحرارة والجفاف)، وسوء الإدارة والزراعة المكثفة، ما يؤدي إلى ندرة المياه، التي تفاقم النزاعات بالمنطقة

بحيرة تشاد هي واحدة من أكبر بحيرات إفريقيا تقلصت بنسبة 90%، بسبب سوء الممارسات الزراعية والرعوية، وقد أدى تقلص البحيرة إلى زيادة التوترات بين الرعاة، والمزارعين وصائدي الأسماك في الدول الإفريقية الأربعة التي تطل عليها، وهي نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون، ويعيش عليها نحو 30 مليون شخص على إمدادات المياه المتضائلة في البحيرة،

ونتيجة لزيادة الجفاف في البحيرة ما تسبب في اندلاع أعمال العنف، وخلق بيئة مواتية لنشاط الجماعات المسلحة التي اتخذت من المنطقة ملاذًا آمنًا لها(4) .

في نيجيريا تسبب الجفاف في نزاع بين الجماعات المسلحة، وقوات الجيش في منطقة البحيرة، وامتد النزاع في عام 2014 إلى منطقة أقصى شمال الكاميرون لغرب تشاد، وجنوب شرق النيجر حول حوض بحيرة تشاد، وتسبب في مزيداً من الفقر للأهالي، فقد عانَى الملايين من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، وتشرَّد أكثر من مليوني شخص بسبب أعمال العنف التي انتشرت حول البحيرة، الأمر الذي استغلته الجماعات المسلحة في ضم مجندين لصفوفها، ما فاقم من انعدام الأمن في المنطقة، خاصة مع الفقر، وعدم المساواة والتهميش السياسي طويل الأمد، مع التغير المناخي الذي زاد من حدة هذه التحديات التي يواجهها السكان لاعتمادهم على الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية، كما تسبَّب التغير المناخي في تقلب مستويات المياه في البحيرة بشكل غير متوقع، وأثر ذلك على سبل العيش، وانعدام الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل توافر المياه العذبة، وأراضي الرعي، ومصايد الأسماك التي يعتمد عليها السكان المحليين(5) .

كما تشهد العديد من المسطحات المائية المشتركة في القارة الأفريقية ضغوطًا متزايدة على مواردها المائية، ما يهدد بمزيد من النزاعات على المسطحات المائية المشتركة وصراعات مفتوحة، فتأثير التحول المناخي يُحدث تحويرا على مستوى الجغرافيا السياسية، ويزعزع الأمن والاستقرار خاصة في المناطق الهشة، ويتسبب في اندلاع صراعات، ونزاعات يدفع مناطق واسعة إلى حافة العطش، كما يغذّي موجات الهجرة والنزوح القسري عبر الحدود، في مشهد يتداخل فيه البُعد البيئي مع التوترات الاجتماعية والسياسية، كما يؤدي إلى زيادة هشاشة الدول خاصة في الجوانب الأمنية، وتحويرات على المستوى الجغرافي والسياسي، وفي حال انعدام قدرة الحكومات على التخفيف من حدّة هذه التداعيات، فسوف تزداد مخاطر زعزعة الاستقرار، فتغير الظروف المناخية بإمكانه تهديد أمن الدول، بالإضافة إلى متغيرات توظيف الماء كسلاح من طرف بعض الدول، ومن الفواعل الغير دولية، كما قامت جماعة الشباب الجهادية الأصولية في الصومال خلال السنوات الماضية بتغيير خطة تحركاتها الميدانية حين بدأت بعزل "المدن المحرّرة عن موارد المياه، لتدلّ على حد أدنى من نفوذها وحضورها(6) .

خلال السنة 2024 وفي دراسة جديد صادرة عن منظمة الأمم المتحدة كشفت فيها عن أزمة حادة في الموارد المائية تواجهها القارة الأفريقية، نتيجة العديد من المتغيرات مثل الجفاف، وتغير المناخ، النمو السكاني السريع، وضعف البنية التحتية، ونقص الاستثمار، سوء حوكمة الموارد المائية، بالإضافة إلى تلوث المياه والإسراف في استخدامه، كما أشارت الدراسة أن إفريقيا هي القارة الثانية الأكثر جفافاً بعد أستراليا(7) ، ويقدر خبراء بالأمم المتحدة أن أكثر من 500 مليون شخص في 19 دولة أفريقية يواجهون انعدامًا شديدًا في الأمن المائي، في حين يفتقر حوالي 340 مليون أفريقي إلى مياه الشرب النظيفة ليصبح ندرت المياه في القارة من أهم مسببات الصراع، سواء داخل الدول أو عبر الحدود المشتركة، فقد سجلت القارة خلال 2022 و2023 ارتفاعًا في حوادث العنف والنزاعات المرتبطة بموارد المياه بنسبة 34%، وفقًا لمركز العلوم والبيئة في الأمم المتحدة، في الوقت الذي تصدرت فيه قارة أفريقيا عدد كبيرا من أعمال العنف، والنزاعات المائية، والمتعلقة بمصادر المياه حسب تقرير حالة البيئة في أفريقيا لعام 2024، هذه المؤشرات تُنبئ بجسامة التحديات المائية القادمة، خاصة مع اشتداد حدة التغييرات المناخية، وموجات الجفاف الحادة التي حذرت منها الأمم المتحدة حين كشفت أن ملايين الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء يعانون من الجوع بسبب ما وصفته "بالجفاف التاريخي" الذي عمّق من حجم أزمة القارة، التي انعكست على موجات النزوح، والهجرة(8) .

**ثانياً . ارتباطات التحول المناخي بأعمال العنف .**

أدى التحرك السكان الناتجة عن التغير المناخي إلى زيادة التوترات الاجتماعية، والتحديات السياسية والإنسانية للمجتمعات الهشة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين خلال انعقاد جلسات مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف بشأن تغير المناخ (COP29) بباكو عاصمة أذربيجان نوفمبر 2024، أشارت إلى ضرورة تمويل المناخ ودعم البلدان النامية، وضرورة التحول نحو الطاقة النظيفة، والاتفاق على تمويل مناخ جديد، للتخفيف من مخاطر تغير المناخ، كما أشارت إلى تفاقم أعداد النازحين بسبب الكوارث الطبيعية المنسوبة لتغير المناخ، كما أشارت العديد من التقارير الدولية أن أعداد النازحين خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تزيد كل عام بسبب مخاطر تغير المناخ . فانعكاسات تغير المناخ تزيد بشكل كبير من أعداد النازحين(9) . لأن معظم حالات النزوح، والهجرة المرتبطة بتغير المناخ تكون أكثر ديمومة، وواسعة النطاق فارتفاع درجات الحرارة، وتأكل التربة والسواحل، وغيرها من الآثار الناتجة عن التغير المناخي تهدد استدامة سبل العيش في العديد من المناطق، مع تزايد حدة التنافس على الموارد، سيتزايد عدد النازحين، وتعتبر من أكثر المناطق عرضةً لأخطار التغيرات المناخية والنزوح والهجرة المناخية(10) منطقة الساحل الأفريقي نتيجة تزايد التصحر وانخفاض هطول الأمطار، حيث يعاني أكثر من 80 مليون شخص من انعدام الأمن المائي بسبب الجفاف المستمر، ما يؤدي إلى هجرة جماعية، فخلال عام 2022 . نزوح ما يقارب أكثر من 7.5 مليون شخص في هذه المنطقة بسبب التغيرات المناخية(11) .

وخلال مارس 2024 وفقا لتقرير الهجرة في أفريقيا الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أوردا التالي :

"تُعدّ النزاعات والعنف والكوارث الناجمة عن تغير المناخ من العوامل الرئيسة للنزوح في أفريقيا وحول العالم"، وأكدا التقرير أنه يستلزم تبني إستراتيجية استباقية ومبتكرة لاستباق تحركات السكان من خلال وضع أنظمة إنذار مبكر وضرورة إيجاد حلول مستدامة .

كما أوردا نفس التقرير أن العديد من النزاعات، والصراعات الناتجة عن التغيرات المناخية أدت إلى زيادة النزوح في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث نزح ملايين الأشخاص(12) . كما تؤدي تلك التداعيات الناتجة عن تغير المناخ إلى توتر العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمسطحات المائية، والأنهار، والبحيرات المشتركة العابرة للحدود الدولية .

فقد شكل الأمن المائي المتعلق بتغير المناخ لعديد من التحديات في القارة الأفريقية ، حيث يتشابك الأمن المائي بالأمن الغذائي، ومستقبل مؤشرات الهجرة القسرية والنزوح هذا بالإضافة إلى ارتباطاته بالنزاعات، وأعمال العنف وتأجيج الصراعات(13)

**ثالثاً . ارتفاع درجات الحرارة تفاقم تداعيات تغير المناخ .**

يشهد العالم ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة، حيث تضرب موجة ارتفاع الحرارة بصورة غير مسبوقة مختلف مناطق العالم التي تزيد من حدة التداعيات المدمرة للنظم البيئية والمائية، ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة العالمية بمقدار 3 درجات مئوية خلال السنوات القادمة، وفي أفريقيا درجات الحرارة ترتفع بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي، وتغير المناخ يزيد من حدة الظواهر الجوية المتطرفة المهددة للحياة، ومعدلات سقوط الأمطار، وعدد الأيام الحارة خاصة في غرب القارة، ووسطها، الذي تتزايد فيه بشكل كبير تقدر 1.5 - 2 درجة مئوية، ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة في مناطق عدة من دول القارة(14)، فقد أظهرت بعض الدراسات أن منطقة غرب، وشمال، ووسط أفريقيا شهدت موجات حر تجاوزت 45 درجة مئوية ، وسجّلت مالي درجات حرارة تقارب 50 درجة مئوية بسبب تغير المناخ، الأمر الذي يُحدث فرقًا كبيرًا بين الحياة، والموت بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا .

شهدت العديد من الدول الأفريقية أكثر من 90 يوما من موجات الحر المرتفعة، وقد ضربت الظواهر المناخية المتطرفة 42 دولة من أصل 54 دولة في أفريقيا . كما شهد عام 2024 ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة أغلبها في غرب أفريقيا، ووسطها المنطقة المعرضة لموجات حر أشد خطورة(15) . ما سيضع أعباء إضافية على جهود التخفيف من حدة الفقر، ويعرقل النمو بشدة على البلدان الأفريقية . وقد سجلت أفريقيا خلال عام 2023 اتجاهاً غير مسبوق للاحترار أسرع من المتوسط العالمي، وموجات حر مميتة وأمطاراً غزيرة، وفيضانات وأعاصير مدارية، وموجات جفاف طويلة . كما عانت بلدان القرن الأفريقي وجنوب، وشمال غرب أفريقيا من جفاف غير مسبوق ولعدة سنوات، وشهدت بلدان أفريقية أخرى في نفس السنة 2023 . ظواهر مناخية متطرفة أدت إلى خسائر فادحة، كما تسببت هذه الأحداث المتطرفة في آثاراً مدمرة على البيئة والاقتصاد، في الوقت الذي اجتاح الجفاف خلال 2024 أجزاءً واسعة من جنوب القارة ما تسبب في أزمات مادية هائلة ألحقت آثاراً مدمرة بالزراعة، والأمن الغذائي . وقد شمل عام 2023 العام الأعلى في درجات الحرارة منذ بدء تسجيل درجات الحرارة منذ 124 المعدلات الأعلى في التطرف الحراري في شمال غرب أفريقيا، خاصة في المغرب، وسواحل موريتانيا، وشمال غرب الجزائر .

وتشهد دول القارة موجات قياسية بمعدلات أسرع من المتوسط العالمي بمقدار +0.3 درجة مئوية كل عشر سنوات بين عامي 1991 و2023، وفي دول شمال إفريقيا سجلت درجات حرارة قياسية حيث ارتفعت حوالي +0.4 درجة مئوية كل عشر سنوات بين عامي 1991 و 2023(16) .

**رابعاً . عوامل الترابط بين التغير المناخي والهجرة .**

تفاقم ظاهرة التغير المناخي بما يحمله من ارتفاع في درجات الحرارة، وندرة المياه، مع تراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور سبل العيش خاصة في أفريقيا، التي تعد من أكثر مناطق العالم معرضة لمواجهة تداعيات الاحتباس الحراري العالمي، نتيجة موقعها وطبيعتها الطبوغرافية، ومن المرجح أن تستمر درجات الحرارة في الارتفاع بوتيرة أسرع مقارنة بأي مكان آخر في العالم، وتواجه العديد من الدول الهشة في أفريقيا درجات حرارة خانقة، وتآكل للتربة والشواطئ مع تسارع التصحر، هذه التغيرات تؤثر بشكل مباشر على الإنسان ما يدفعه إلى الهجرة والنزوح من مكان إلى آخر أكثر أمنا نتيجة تأثير التغيرات المناخية في المنطقة، ومن ثم بروز ظاهرة الهجرة المناخية، ولاجي المناخ، الذي أصبح واقعا لا يمكن إنكاره .

في كل عام أصبحت مخاطر المناخ تتفاقم حيث يُجبر الملايين من الأشخاص على الهجرة بسبب البيئة التي لم تعد صالحة نتيجة المخاطر المناخية، والتصحر المستشري، وندرة المياه، وتزايد الظواهر الجوية المتطرفة فالهجرة في الكثير من الحالات لم تعد خياراً يلجا إليه الأشخاص بل أصبحت إستراتيجية البقاء، فالمناخ في كثير من الحالات صارا أحد أبرز المحركات السكانية نتيجة تأثير البيئة الطاردة(17)، ما يدفع بموجات نزوح كبيرة نتيجة الظروف المعيشية القاسية . فتراجع المحاصيل وشح الموارد، والظروف القاسية تنعكس سلباً على السكان خاصة في الدول التي تعاني من الهشاشة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، والتفاوت الكبير في توزيع الموارد، وضعف الهياكل الحكومية، والاعتماد المتزايد على الزراعة المطرية . كل هذه الظروف تفجر عادة الصراع على الموارد الشحيحة كالأراضي الزراعية، والمياه والمرعي ما يعمق من العنف والنزاع، والنزوح خاصة مع تقلص المسطحات المائية الحيوية، التي أصبحت سببا رئيساً للنزوح السكاني داخل القارة

وخارجها، كما تُفضي النزاعات الناتجة عن شح الموارد إلى دفع الناس للهجرة نتيجة تقلبات المناخ، وما يخلفه من تداعيات عدم الاستقرار(18) .

شهدت أفريقيا خلال الفترة ما بين عامي 2020 و2025 تصاعدًا في ظاهرة الهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية، التي أصبحت واقعًا ملموسًا يعيشه الملايين، "حسب المركز الدولي لمراقبة النزوح الداخلي(IDMC) ، شهدت حالات النزوح المناخي ارتفاعًا هائلاً، حيث زادت من 1.1 مليون شخص في عام 2009 إلى 6.3 مليون شخص بحلول عام 2023، ما يمثل زيادة تسعة أضعاف، وقد ساهم الجفاف بنحو 11.%"

في ذات السياق حذر تقرير "Groundswell Africa" الصادر عن البنك الدولي في عام 2021 من أن حوالي 86 مليون أفريقي قد يضطرون إلى الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050 إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة، ويتوقع التقرير أن يصل عدد النازحين داخليًا في غرب إفريقيا إلى 32 مليون شخص، وفي حوض بحيرة فيكتوريا إلى 38.5 مليون شخص"(19) .

**خامساً . تأثيرات تغير المناخ على الحركة السكانية في منطقة الساحل :**

يُعد تأثيرات تغير المناخ أحد أخطر المهددات في منطقة الساحل نظرًا لأن الظروف المناخية القاسية كالجفاف، والتصحر تنعكس بشكل مباشر على الثروة الزراعية والحيوانية، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى السياسية والأمنية ما يتسبب في حالة عدم الاستقرار السياسي فتغير المناخ يؤدي إلى تجفيف مصادر الرزق الذي يغذى النزاعات المحلية .

فالدول التي تعاني من تأثير التحولات المناخية تعاني من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ما يرفع من معدل الفقر، والجوع وانتشار البطالة، وضعف الإدارة السياسية الحاكمة، وهو ما تستغله جماعات الجريمة المنظمة لتمويل عناصرها الإجرامية(20) .

تقدم مالي توضيحًا ممتازًا للعلاقة المعقدة بين تغير المناخ وسبل العيش، والصراع في منطقة الساحل، منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد شهد هذا البلد الذي تضرر بشدة من تغير المناخ عدة أنواع من العنف بما في ذلك أعمال الشغب في المدن الكبرى، والعنف الطائفي، والتمرد، والانقلاب العسكري . فالعوامل العرقية والدينية تتفاعل إلى جانب فشل الحكومة، مع تغير المناخ لإثارة الخلافات، يمكن القول إن تأثير النزاعات، وحالة عدم الاستقرار ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتهديدات البيئية المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والمائي، وهما أكبر خطرين يواجهان منطقة الساحل ما سيؤدي إلى تنامي جرائم العنف والإرهاب، هذا بدوره سيؤثر سلبًا على حياة المواطنين في تلك المجتمعات ويزيد من معدلات النزوح، وتوليد أعداد قياسية من السكان النازحين قسرًا، الذي يهدد بعض الدول الإقليمية(21)، ومع التطورات المتلاحقة وحدّة التوتر في دول الساحل باتت دول شمال أفريقيا معنية أكثر من ذي قبل بالتحولات المستجدة، حيث ستتأثر بموجات المهاجرين لداخل أراضيها، التي ستواجه موجات هائلة من الهجرة والنزوح، ما يلقي بأعباء كبيرة علي المنطقة(22) .

**سادساً . تحولات ظاهرت الهجرة والنزوح في منطقة الساحل الإفريقي ..**

لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد ظاهرة جغرافية تعبّر عن ديناميكية سكانية تتجلى في شكل تنقل سكاني عبر الأزمنة، والأمكنة على هامش الواقع بشكل فردي، أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية، والهروب بأية وسيلة غير شرعية، أو غير قانونية للخروج من البلاد والتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها، إنما ستغير شكل المنطقة الديمغرافي، فهي بمنزلة تهديداً هيكلياً بنيوياً إقليمياً، وأحد الصيغ اللينة للتحولات الإستراتيجية المستقبلية الذي يمكن أن يغير خارطة المنطقة، لم تعد مجرد نوع من الحراك الاجتماعي من فضاء لآخر، ومن ثقافة لأخرى، فهي تنتج ظواهر، وحالات مجتمعية أخرى، بحكم انطوائها على السبب والنتيجة، وسبب طبيعي لخلق ظواهر أخرى، فالسيول البشرية المتدفقة نحو الشمال في شكل هجرات مستمرة ودائمة، لا تكون بمحض الصدفة، فهي أكبر من ذلك، وليست مجرد حراك طبيعي للإنسان كما في السابق، بل صارت تؤثر في حيات الأفراد، والبنى والأنساق الاجتماعية، والثقافية، والسياسية بسبب الهجرة المستجدة، التي صارت تنشد الاستيطان ما يضع منطقة شمال أفريقيا أمام تحديات(23)، حيث باتت ظاهرة الهجرة اليوم تمتد، وتحتدم تطرح بقوة مع تحولات إقليمية عميق لتطرح سؤالا وجوديا على عدد من دول منطقة شمال أفريقيا، التي تعرف اليوم ديناميات هجروية كبرى، وزحفًا إفريقيًا قادمًا لتغيير خارطة التركيبة البشرية .

- إفريقيا وفقا لبيانات توزيع السكان في العالم الأسرع نموا في العالم خاصة بلدان مثل نيجيريا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، تشاد، مالي والصومال، كما سيتجاوز معدل النمو في القارة نسبة 3.% . حيث ستمثل القارة الإفريقية (25.6%) خلال 2050 . من سكان، كما شكلت دولة نيجيريا المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في غرب إفريقيا خلال عام 2023، حيث بلغ عدد سكانها (223.8) مليون نسمة، واحتلت الترتيب السادس عالمياً، والأولى إفريقياً من حيث عدد السكان(24) .

**سابعاً . اتجاهات الهجرة القسرية أو النزوح في أفريقيا عبر الحدود الوطنية .**

يشير مفهوم النزوح القسر إلى نقطة التقاء الصراع، والفقر، وتغير المناخ، ويُعدّ تحدٍّ مستقبلي تواجهه العديد من الدول الأفريقية، كونه ظاهرة متزايدة مدفوعة بالصراعات المسلحة، والاضطهاد، وتغير المناخ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في مناطق مثل الساحل وشرق أفريقيا، مما يدفع الملايين للفرار من ديارهم سواءً أُجبروا على النزوح بفعل عوامل بشرية أو

طبيعية، أو نزحوا داخلياً أو دولياً، وهنا يُفرّق بين النزوح الناجم عن النزاعات، والنزوح الناجم عن الكوارث، فالنزوح الناجم عن النزاعات هو من صنع الإنسان، بينما تُعزى أسباب النزوح الناجمة عن الكوارث إلى الطبيعية(25)، والمتتبع لمُسبّبات النزوح القسري، وحركة الهجرة القسرية، في الدول الأفريقية وصلت حالات النزوح القسري إلى مستويات تاريخية، وفقا لتقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري 2024 الذي أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويُعزي هذا الارتفاع إلى الصراعات الجديدة، والمستجدة، والفشل في حل الأزمات التي تعاني منها العديد من الدول كما قدم التقرير تحليلا جديدا للتغير المناخي، وكيف يؤثر بشكل متزايد على النازحين قسرا(26) . تعتبر الهجرة والنزوح في إفريقيا من أبرز القضايا التي تعكس تفاعلاتها المعقدة، وأزماتها السياسية والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وقد أصبحت ظاهرة الهجرة والنزوح القسري بنيوية في المشهد الإفريقي المستجد، وليست مجرد طارئ إنساني ظرفي، فمن الساحل إلى القرن الإفريقي، ومن منطقة البحيرات العظمى إلى شمال القارة، تتداخل فيها الصراعات، والأزمات، وصدمات المناخ، وتدهور البيئة الطبيعية التي كان لها دوراً في تعزيز دوافع الهجرة والنزوح، خاصة في المناطق الزراعية والرعوية التي يعتمد سكانها على الموارد الطبيعية في كسب قوتهم، فالجفاف المتكرر، والتصحر، وتقلص المساحات الزراعية، ونضوب المياه الجوفية كلها عوامل تضغط على السكان وتدفعهم إلى الهجرة نحو المدن أو إلى دول الجوار، وهذه التغيرات المناخية تزيد من حدة التوترات بين المجتمعات المحلية، وتغذي النزاعات على الموارد، ما يجعل البيئة متغير مستقل لحركة السكان وليس محايد . ما يجعل من حركة السكان القسرية جزءا من الأزمة الإفريقية الشاملة .

أفريقيا في قلب قضايا التحرك السكاني المتزايد، والهجرة القسرية، إذ يشكل نازحو أفريقيا نسبة كبيرة من المتوسط العالمي، كما يمثلوا ربع الرقم العالمي، وأغلب حركة النزوح تحصل داخل القارة، وتشكل ضغطاً متزايدا على الدول المستقبلة .

كما شكلت منطقتي غرب ووسط أفريقيا أكبر زيادة في أعداد النازحين قسراً، نتيجة الأزمات المركبة، والمتفاقمة في منطقة الساحل، وشمال نيجيريا خاصة مع انتشار العنف المتنامي بالمنطقة بشكل واسع من طرف الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية، والسياسية وتداعيات التحولات المناخية المتفاقمة التي تشهدها المنطقة، التي انعكست سلباً على حركة السكان المحليين، وموجات الهجرة القسرية(27) . أغلب الدول الأفريقية التي تشهد نزاعات تعاني أصلاً من أزمات تمتد من منطقة الساحل الغربي مروراً بالقرن الأفريقي، وحوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى، وهذه النزاعات تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي لشمال إفريقيا .

في السودان تسبب النزاع الدائر بموجات من النزوح القسري قدرت بملايين الأشخاص من ديارهم إلى العديد من الدول المجاورة، كما شهدت دولة الصومال زيادة بنسبة 39% في النزوح القسري بسبب النزاع، وتردي الأوضاع الأمنية . فحجم النزوح القسري في الصومال يزداد سوءًا، خاصة مع تردي الآثار البيئية، حيث يشهد الصومال أسوأ موجة جفاف منذ أربعين عامًا، كما شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حركة نزوح قسري نتيجة الصراع الدائر، والعنف المرتبط بفواعل غير حكومية، وقد وصل عدد النازحين الكونغوليين إلى أكثر من 7.1 مليون شخص، في نيجيريا فاقمت المهددات الأمنية عدد النازحين قسراً، وتسببت الجماعات المتشددة، والأنشطة الإجرامية المنظمة حالياً إلى نزوح ما يقرب من 4 ملايين شخص في الولايات الشمالية لنيجيريا، وفي بوركينا فاسو نزح ملايين الأشخاص قسراً بسبب أعمال العنف ضد المدنيين، التي تشنها جماعات إجرامية، ويواجه السكان خطر المجاعة نتيجة حصار المدن من طرف الجماعات المتشددة .

في مالي ظل انعدام الأمن، والاستقرار سيد المشهد، ومن المرجح أن تزداد حركة النزوح القسري، في بوركينا فاسو شهد ارتفاع حركة النزوح القسري للسكان من ديارهم، وفي اثيوبيا وصل عدد النازحين قشراً رقم قياسي نتيجة أعمال العنف الطائفي، والعرقي المتأصل منذ سنوات طويلة، وأرتفع عدد النازحين نتيجة الكوارث الطبيعية نحو ثلاثة أضعاف . الأزمات المناخية أصبحت تؤدي إلى عمليات نزوح دائم للسكان، بحثًا عن الأمن والاستقرار، وسبل العيش، والعمل(28) .

**- المحور الثاني . (*مخاطر الهجرة المستقبلية على دول شمال أفريقيا*) .**

تشهد منطقة شمال أفريقيا العديد من التحديات التي تسير بشكل أكثر هدوءاً ، وتفرض اكراهات جيو سياسية وإنسانية متشابكة، مُلقيةً بضغوطٍ متزايدة على المتغير الديمغرافي في دول شمال أفريقيا، نتيجة تدفّقات الهجرة الغير شرعية من دول الساحل وجنوب الصحراء، فقد تُجبر التغيرات المناخية، وما يترتب عليها من تداعيات مدمرة، إلى تصاعد موجات الهجرة والنزوح، نحو دول الشمال، خاصة في ظل التنافس الجيو سياسي الدولي في القارة الأفريقية، حيث يبحث الأفراد عن ظروفٍ معيشيةٍ أكثر استقراراً وأمناً، هرباً من تداعياتٍ تُفاقم الصراعات، وهشاشة الاستقرار ومقومات البقاء(29) .

شكلت دول شمال أفريقيا محطات رئيسة لعبور موجات الهجرة القادمة من جنوب لصحراء على مدار عقود، وتعتبر دول غرب ووسط أفريقيا البؤر الرئيسة والمسئولة عن أطلاق تلك الموجات المتجه نحو الشمال، إلا أنه مع تحولات الهجرة خلال السنوات الأخير أصبحت نقاط انطلاق المهاجرين أكثر تشتتاً على طول منطقة الساحل(30)، التي تحولت في السنوات الأخيرة خاصة عقب 2011 . مصدر قلق حقيقي لدول شمال أفريقيا، وحتى الدول الأوربية نتيجة التحديات الأمنية، والديموغرافية، التي صارت تطرحها على المنطقة، وعلى دول شمال المتوسط ككل .

تلك التحديات تفاقمت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة تصاعد موجات الهجرة بشكل غير مسبوق، حتى تحول إلى زحف جماعي نحو الشمال نتيجة للعديد من متغيرات البيئة الطاردة، التي أضحت عاملاً أساسياً في تعقيد إشكاليات ظاهرة الهجرة والنزوح بأعداد لم يسبق لها مثيل هرباً من مخاطر البقاء التي يتعرضوا لها في أوطانهم(31) .

من هنا صارت دول شمال أفريقيا تواجه تحولات، ومخاطر بدأت ملامحها تتبلور وتساهم في تفاقم الأوضاع، التي أصبح تأثيرها يتجاوز الدولة القُطرية في الشمال الأفريقي، لترسم خارطة جيو إستراتيجية تتميز بالتعقيد والتشابك، مع بروز محفزات عدم الاستقرار في المنطقة .

**أولاً . تحولات ظاهرت الهجرة في دول شمال أفريقيا .**

لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد ظاهرة جغرافية تعبِّر عن ديناميكية سكانية تتجلى في شكل تنقل سكاني من مكان لآخر عبر الأزمنة، والأمكنة على هامش الواقع بشكل فردي، أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية، والهروب بأية وسيلة شرعية، أو غير قانونية للخروج من البلاد والتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها، إنما أصبحت تداعيات الهجرة تلامس التركيبة السكانية في المنطقة لترسم ملامح مستقبلية، فهي بمنزلة تهديداً هيكلياً بنيوياً إقليمياً، وأحد الصيغ اللينة للتغيير السكاني، الذي يمكن أن يغير خارطة المنطقة، فالظاهرة لم تعد مجرد نوع من التحرك السكاني من فضاء لآخر، ومن ثقافة لأخرى، بل صارت تُنتج ظواهر وحالات مجتمعية أخرى، بحكم انطوائها على السبب والنتيجة، فالسيول البشرية المتدفقة نحو الشمال في شكل موجات بشرية مستمرة ودائمة، لا تكون بمحض الصدفة، فهي أكبر من ذلك، وليست مجرد حراك طبيعي للإنسان كما في السابق، بل صارت تؤثر في حيات الأفراد، والبنى والمكونات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية وصارت تنشد الاستيطان ما يضع دول الشمال الأفريقي أمام تحديات وجودية(32)، في شمال أفريقيا، الذي يعرف اليوم زحفًا إفريقيًّا قادمًا لتغيير خارطة التركيبة البشرية في دول الشمال .

- إفريقيا وفقا لبيانات توزيع السكان في العالم القارة الأسرع نموا في العالم خاصة بلدان مثل النيجر، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، تشاد، مالي والصومال، كما سيتجاوز معدل النمو في القارة نسبة 3.% . حيث ستمثل القارة الإفريقية (25.6%) خلال 2050 . من سكان، وشكلت دولة نيجيريا المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في غرب إفريقيا خلال عام 2023، حيث بلغ عدد سكانها (237) مليون نسمة، واحتلت الترتيب السادس عالمياً، والأولى إفريقياً من حيث عدد السكان(33) .

**ثانياً . تداعيات إلغاء قانون تجريم الهجرة في النيجر .**

ألقى إلغاء قانون تجريم تهريب المهاجرين في النيجر، (القانون 2015/036" المعتمد في عام (2015) . بظلاله على تدفقات المهاجرين في المنطقة، متسبباً في زيادة تدفقات موجات المهاجرين الذين عبروا الحدود مع ليبيا، والجزائر بزيادة غير مسبوقة انطلاقا من النيجر . حيث تشكل مدينة أغاديس وسط البلاد نقطة عبور رئيسة بين الساحل والصحراء لعبور المهاجرين من غرب ووسط أفريقيا إلى شمال أفريقيا خاصة ليبيا والجزائر، ما يمكن إعادة إحياء اقتصاد الهجرة بأكمله في منطقة أغاديس . ما ينذر بتدفقا هائلا للمهاجرين غير الشرعيين ليس من النيجر فحسب، وإنما عودة المجرمين للانخراط في مسالك تهريب البشر بقوة، وإطلاق يدهم في تهريب البشر من مختلف الدول الأفريقية، التي يتمركز رؤوسها في العاصمة نيامي، وفي مدن تاهوا وزندر ومرادي وديفا (على الحدود مع نيجيريا) أكبر نقاط العبور لآلاف المهاجرين غير الشرعيين من نيجيريا وغانا ومعظم الدول الأفريقية، حيث يتم تجميع المهاجرين وسط النيجر من مختلف الجنسيات قبل نقلهم إلى الشمال، وصولا إلى الحدود الليبية، والجزائرية، وقد زادت التدفقات عبر الحدود بنسبة 50% مقارنة بديسمبر 2023، بينما زادت التدفقات "الصادرة" من النيجر بشكل عام، بنسبة 69%، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة عقب إلغاء النيجر لقرار التجريم(34) .

**ثالثاً . التنافس الدولي في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الدول المغاربية .**

- لعب التنافس الجيو-إستراتيجي الدولي في منطقة الساحل الإفريقي دوراً سلبياً على أمن واستقرار المنطقة، فالتيارات المتنافسة في المنطقة تعتبر عاملاً مُقوِّضًا للاستقرار الإقليمي(35) .

ومن أبرز تداعيات التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي .

- عسكرة المنطقة . أصبحت منطقة الساحل مسرحاً مفتوحاً للتنافس الجيو-إستراتيجي الأجنبي تحت حجج وذرائع مختلفة ما يؤدي إلى عسكرة المنطقة وتهديد أمنها، وتقويض عمليات السلام والتعاون الإقليمي المشترك(36) .

- تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة . فالصراع والتنافس الدولي في المنطقة يعتبر من أسباب تأزم الوضع الأمني، وضعف المؤسسات الأمنية وغياب لدور الدولة، فالمقاربات المبنية على عمليات العسكرة الأمنية سوف تضاعف من عوامل أللاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وحتى دول الجوار للساحل .

- غياب العمل الإقليمي المشترك . في ظل تصاعد إستراتيجيات وآليات الفواعل الدولية والإقليمية في منطقة الساحل، واستغلال المنطقة بطريقة مباشرة من خلال إقامة القواعد العسكرية، أو غير مباشرة كعمليات بيع الأسلحة والتدريب والاتفاقيات الأمنية المشتركة، ما يقوض من مبادرات العمل والتعاون الإقليمي المشترك .

- إهمال مقومات التنمية المستدامة . حيث تتعرض القطاعات الاقتصادية والصناعية للإهمال، وضعف الإنتاج الوطني، ما يؤدي إلى تفشي البطالة وزيادة الفقر، وانتشار الجريمة المنظمة، في ظل الضعف الدولاتي والتنافس المحموم بين القوى الدولية ودعم الأنظمة السياسية الموالية لها(37)

- طغيان الحسابات الجيو- اقتصادية والجيو-سياسية . الوضع الراهن في منطقة الساحل الإفريقي يخدم مصالح القوى الدولية المتداخلة في منطقة الساحل، والتي تعمل بالمنطقة عكس ما تصرح به، ما يتسبب في طغيان الحسابات المصلحية الجيو-اقتصادية لتلك القوى، التي تسعى إلى وضع إستراتيجيات من شانها تحقيق الاستفادة القصوى من مصادر الثروات بمنطقة الساحل .

- تنامي الصراعات المحلية . أن الطبيعة السياسية والأمنية في المنطقة، وتضارب المواقف الدولية نتيجة التنافس الجيو-سياسي، يتسبب في عديد من الصراعات المحلية كما هو الحال في الصراع بين الطوارق وحكومة مالي، والنيجر وتشاد، والسودان(38) .

- **أجمالاً** .. تبرز تداعيات التنافس الدولي في المنطقة من خلال موجات الهجرة الغير شرعية نحو الشمال، وتقويت مراكز عصابات التهريب، وتجارة البشر والمخدرات، من خلال تزايد أعداد المهاجرين، مع احتمالية انخراط العديد منهم في التشكيلات، أو التنظيمات المتطرفة العابرة للحدود, فقد فرضت جيوبوليتيكية المنطقة، وموقعها لتكون منطقة عبور، ومقصد في آن واحد(39) .

**رابعاً . التشريعات الأوربية حول سياسة الهجرة واللجوء .**

تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي في مايو 2024 بصورة نهائية إصلاحاً شاملاً لقوانين الهجرة واللجوء، وهو أكبر تعديل يطال سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي منذ سنوات، لتكون هذه التشريعات أول تعديلات في ظاهرة الهجرة، واللجوء لأكثر من عقد من الزمن، وقد استغرق نقاش هذه التعديلات سنوات، وتهدف تلك التشريعات لمعالجة ملف اللجوء والهجرة من خارج الحدود، وذلك من خلال إنشاء معسكرات وفق شروط ومعايير معينة، ومن ثم ممارسة حق القبول أو الرفض، وَفْق تشريعات جديدة، ومن المفترض أن يبدأ العمل بها مع عام 2026 .

التشريعات الجديدة تسعى للحدّ من تدفقات الهجرة، وكثرة طالبي اللجوء في أوروبا، التي تخلق العديد من الأزمات المتعاقبة والمؤثرة على المجتمعات الأوروبية، هذه التشريعات الجديدة يتم من خلالها فحص طلبات اللجوء عند الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وفق قاعدة بيانات بيومترية موسَّعة خاصة بالاتحاد الأوروبي، وإذا شعرت دولة العبور بصعوبة تحمُّل اللاجئين يمكن طلب المزيد من المساعدة والتضامن، ويكثف الاتحاد الأوروبي استخدامه لصفقاته مع دول العبور والمنشأ، والتي تهدف إلى الحدّ من عدد طالبي اللجوء، حيث أبرم مؤخراً اتفاقات مع بعض دول شمال أفريقيا مقابل امتيازات مالية، أو تنموية . كما يفوض الميثاق الجديد طرفاً من خارج الاتحاد الأوروبي لعمليات ضَبْط الحدود، ضِمن ضغوط كبيرة على دول عبور المهاجرين من أجل التحكم في تدفقات الهجرة مقابل امتيازات تنموية، وبعض المساعدات المالية واللوجيستية، وهي مقاربة تقوم على الأمننة، وتصدير أزمة الهجرة وفق التشريعات الجديدة للهجرة تَتَّسِم بنظام عَسْكَرة الحدود والمراكز الخاصة باللاجئين، والاعتماد على المعالجات الخارجية بعيداً عن الأراضي الأوروبية من خلال مع دول خارجية لمنع تدفُّقات المهاجرين العابرين من هذه الدول أو القادمين منها(40) .

هذا الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء حول مسألة الآليات الجديدة لمراقبة الحدود، ومراكز احتجاز لطالبي اللجوء، يطرح تحديات جديدة وتداعيات لدول شمال أفريقيا، خاصة عقب القيود المفروضة على المعابر الحدودية بين القارات الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى فعلاً لانخفاض كبير في الهجرة الأفريقية غير الشرعية خلال 2024 خارج القارة، فجهود الحضر المتصاعدة بتمويل من الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا، ساهمت في انخفاض محاولات عبور المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا بنسبة 75% على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، عبر ليبيا، وتونس بشكل كبير(41) .

**خامساً . سياقات متغيرة ومهددات التحول لدول شمال أفريقيا .**

أصبحت الهجرة والنزوح في بلدان شمال أفريقيا من أزمات المنطقة الرئيسة، التي شكلت خلال السنوات الماضية وجهة رئيسة للمهاجرين، ومكان استضافة لموجات غير مسبوقة من النازحين، واللاجئين، وقد شملت أنماط الهجرة تدفقات المهاجرين من عدة دول أفريقية، خاصة التي تواجه تحديات المناخ، وأزمات الطبيعة، والنزاعات وانعدام الاستقرار ما يدفع(42) لحركة نزوح وهجرة بالغة التعقيد مع تحولات تدفُّقاتها ومتغيراتها . وقد أفضت القيود المشددة المفروضة على المعابر الحدودية بين أفريقيا إلى أوروبا التي تم اتخاذها، من خلال تمرير الاستثمارات لبعض دول شمال إفريقيا أكثر صعوبة، ما ساهم بدوره في ارتفاع أعداد المهاجرين نحو الشمال . كما صارت نسبة الهجرة، والنزوح واللجوء داخل إفريقيا أضعافًا من الهجرة خارج القارة، وفي مؤشر للبنك الدولي يتوقع من خلاله أن يكون هناك 86 مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في إفريقيا بحلول عام 2050(43) . تعد منطقة الساحل من الأكثر المناطق تعقيدا، ومقصداً لموجات متصاعدة من الهجرة والنزوح مع ما تواجهه من أزمات مستمرة بما فيها الصراعات بين المجتمعات المحلية فهي الأكثر تضررًا من العنف، حيث يضطر الآلاف من المدنيين إلى الهجرة والنزوح نتيجة الاضطرابات القائمة، فعقب الانقلابات العسكرية في

بوركينا فاسو ومالي، كان هناك أكثر من 2.9 مليون لاجئ، ونازح داخليًا في مالي وبوركينا فاسو، والنيجر وحدهم، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نتيجة كونها أكثر المناطق عُرضة للجفاف، فقد شهدت منطقة الساحل كوارث مفاجئة ومدمرة، ما أدى إلى نزوح الملايين من الأشخاص(44) .

اليوم تواجه دول شمال أفريقيا تحديات خطيرة قد تؤدي في المستقبل المنظور إلى تفاقم مستويات هشاشة التركيبة الديمغرافية للسكان، فلا تزال أكبر موجات الهجرة الغير شرعية في إفريقيا دائرية، بطبيعتها، مع تزايد هشاشة سبل العيش في العديد من الدول بسبب متغيرات البقاء كالتحولات المناخية، والنمو السكاني الأكبر من أي منطقة أخرى في العالم، فإحصائيات شعبة السكان بالأمم المتحدة تتوقع أن يتضاعف عدد سكان إفريقيا من 1.2 مليار إلى 2.5 مليار نسمة في عام 2050، هذا التحول الديمغرافي، يرافقه بروز فئة الشباب من المتوقع أن يكون لدى إفريقيا عدد كبير من الشباب القادرين على العمل خلال هذا القرن(45) .

من المتوقع أن تبلغ القارة الأفريقية ذروة انفجارها الديموغرافي بحلول عام 2050، حينها ستشكل نحو ربع سكان العالم، في حين سيصل سكان ثلاث دول أفريقية وهي نيجيريا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا نحو 755 مليون نسمة، كما ستشكل نسبة الولادات في الكونغو الديمقراطية 6 أطفال لكل امرأة، بينما ستبلغ نسبة الولادات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر 7.6 طفل لكل امرأة، وهي النسبة الأعلى التي يتم تسجيلها عالمياً، انفجار سكاني غير مسبوق في القارة مع انعدام القدرة في العديد من الدول خاصة دول الساحل على إنتاج ما يكفي من الغذاء ليواكب هذا النمو السريع في عدد السكان، مع يفاقم الاحتباس الحراري، والتحولات المناخية، والصراعات المحلية المتنامية تولد موجات كبيرة من الهجرة غير الشرعية نحو الشمال الأفريقي منطقة التفاعل مع دول الساحل، تتسبب في اختلالات سكانية بالمنطقة، نتيجة عمليات النزوح لدول الشمال التي تعاني من جموداً ديموغرافياً، وتراجعاً في نسبة الولادات، بينما تشهد دول جنوب الصحراء نمواً سكانياً هائلاً مع غياب أي إستراتيجية إقليمية لدول شمال أفريقيا للتعاطي مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية، مع وجود السياسات والتشريعات الأوربية حول الهجرة واللجوء لتعزيز حواجز حماية الحدود الأوربية ضد العبور لإيقاف تدفقات الهجرة(46) .

أن سيناريوهات وقوع موجات هجرة، ونزوح جديدة وبأعداد كبيرة تتأكد مؤشراته من خلال الفرضيات المطروحة لتطور الأوضاع بالقارة الأفريقية، مع تزايد التحديات والمخاطر الطبيعية، والبشرية بالمنطقة، وتنامي أنشطة الجماعات العابرة للحدود بمنطقة الساحل، وتحولات المنطقة الجيو سياسي نتيجة التنافس الدولي، تظل دول شمال أفريقيا أمام مخاطر لن تكون الدولة القُطرية قادرة على مواجهتها منفردة، نتيجة التشظي الإقليمي، وعدم الاستفادة من خطط ومشاريع شراكة إستراتيجية، واندماج إقليمي . فدول المنطقة اليوم تواجه تداعيات ومخاطر إستراتيجية نتيجة تفككها، وتضارب التوجهات، مما يضعها تحت وطأة طوق من الأزمات يمتد على مسافة آلاف الكيلومترات عبر حدودها(47)

**سادساً . مخاطر تراجع النمو الديموغرافي في البلدان المغاربية :**

في ظل كل تلك المخاطر تواجه العديد من دول شمال أفريقيا تقلص سكاني، فقد أظهر المؤشر العام للإحصاء في المملكة المغربية انخفاض مستمر للنمو الديموغرافي طوال السنوات السابقة، وتراجع معدل النمو السنوي من 2,6% ما بين 1960 و1982 إلى 1,25% ما بين 2004 و2014 وإلى 0,85% ما بين 2014 و2024 ، هذا التراجع في معدل النمو الذي يدق ناقوس الخطر، نتيجة تراجعا مطردا معدل النمو السنوي من 1.25% خلال العقد السابق (2004-2014)، إلى 0.85% خلال العقد الأخير (2014- 2024)، نتيجة العديد من المتغيرات منها السياسة المتبعة من طرف الدولة، التي تعمل على خفض معدلات الخصوبة، والتحكم في النمو السكاني، تماشيا مع توصيات المؤسسات الدولية، يُضاف لذلك سعي الفاعل العمومي تجنب الآثار السلبية للانفجار الديموغرافي، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، مع ارتفاع نسب البطالة، مع تقليص معدلات الولادة بسبب غلاء المعيشة(20)، ما قد يغير التركيب السكانية على المدى الطويل، فهو ليس مجرد مشكلة ديموغرافية، بل هو تهديد وجودي للاستقرار، واختلال ديمغرافي إذا لم تُتخذ البلاد إجراءات لملء الفراغ الديموغرافي، وتجنب سيناريوهات التراجع، والتفكك الاجتماعي، وملء هذا الفراغ السكاني بهجرة أفريقية جماعية، مما سيغير وجه المغرب مستقبلاً .

أيضاً في تشهد الجمهورية الجزائرية تحولات ديموغرافية عميقة، حيث انخفض معدل الخصوبة بشكل كبير من حوالي 7 أطفال لكل امرأة في الثمانينيات إلى حوالي 2.8 حالياً، وهو ما يقترب من مستوى الإحلال (2.1)، وهو ما يطرح تحديات اجتماعية كبيرة في الذي تواجه فيه الجزائر ضغوطات متزايدة من الهجرة الأفريقية الغير شرعية(48) .

ويبدو أن سيناريوهات وقوع موجات هجرة، ونزوح جديدة وبأعداد كبيرة تتأكد مؤشراته من خلال الفرضيات المطروحة لتطور الأوضاع بالقارة الأفريقية، مع تزايد التحديات والمخاطر الطبيعية، والبشرية بالمنطقة، مع تنامي أنشطة الجماعات العابرة للحدود بمنطقة الساحل، وتحولات المنطقة الجيو سياسي نتيجة العديد من المتغيرات، تظل دول شمال أفريقيا أمام مخاطر لن تكون الدولة القُطرية قادرة على مواجهتها منفردة(49) . خاصة مع تفاقم الاختلالات السكانية في المنطقة فقد أظهرت دراسة استطلاعية لظاهرة الهجرة وفق الباروميتر العربي خلال السنة الماضية 2024 . أن نسبة عالية من عدد السكان في شمال أفريقيا يرغبون في الهجرة خارج المنطقة . وتحتل تونس رأس القائمة إذ يرغب نصف التونسيين تقريباً في الهجرة حول (46 في المائة) يرغبون في مغادرة البلاد، ورغبتهم للهجرة خاصة من فئة الشباب من سن 18 إلى 29 ،

وفي موريتانيا كانت الرغبة في الهجرة ومغادرة البلاد وفق الاستطلاع حوالي (22 في المائة) من المواطنين يفكرون في الهجرة، ومغادرة البلاد، في المملكة المغربية يرغب ثلث المغاربة في الهجرة تقريباً (35 في المئة) هذه الفئة هي من فئة الشباب، وأكثر من نصف المغاربة (55 في المئة) الفئة العمرية من 18 إلى 29 سنة يفكرون في الهجرة، كما ترتفع النسبة عند الرجال أكثر من النساء . جاءت الفئة العمرية من الشباب هم الأكثر رغبة في الهجرة مقارنة بالفئات العمرية الأكبر سناً، كما تتصدر الدوافع الاقتصادية في أغلب الدول المحرك الأساس لتحرك رغبتهم في الهجرة . كما جاء أصحاب الشهائد العلمية العليا كالجامعية في مغادرة البلاد(50) .

أن مخاطر تراجع النمو الديموغرافي في أغلب الدول المغاربية، وخاصّة في المغرب، والجزائر وتونس، وذلك من فرط القواسم المشتركة بين هذه الدول في وتيرة النمو الديموغرافي، والأمن الديموغرافي لا يمكن فصله عن الأمن الجيو سياسي .

**الخاتمة :**

ختامًا تكشف هذه الدراسة، من خلال تتبع ظاهرة الهجرة الغير شرعية من دول جنوب الصحراء إلى أوروبا تغير من حيث محركاتها، وتدفقاتها التي اتّسمت بموجة جديدة وجيلاً أخر صارا يسهم في رسم معالم مختلفة، ويتسبب في تداعياتها ذات أبعادٍ خطيرة على مستقبل منطقة شمال أفريقيا، وأعباءً كبيرة على دول شمال أفريقيا بأكملها، كما أظهرت الدراسة ارتفاع هجرة العائلات، التي صارت تشكل ضغوطات ديمغرافية، وتحدياً مستقبلياً لهذه الدول ككيان وجودي مع تغير هوية الهجرة التي باتت أكثر تعقيداً، وصارٍ واقع التدفقات يلامس الأنماط الديموغرافية في شمال أفريقيا، مع أولوية التواجد في أفريقيا البيضاء المنصة الأكثر سهولةً .

كما اتضـــــح من خلال هذه الدراســـــة أن القارة الأفريقية تواجه أكبر معدلًا النمو السكاني في العالم، وأكثر مناطق العالم عرضة للتغير المناخي، وأحداث الكوارث الطبيعية مقارنةً ببقية العالم؛ والعديد من العوامل الطبيعية كصدمات المناخ وعدم الاستقرار، ما بين الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة والأعاصير والأوبئة، وأختلالات اقتصادية وسياسية، وصراعات في العديد من الدول الأفريقية، إضافة إلى التنافس الجيو سياسي الدولي في المنطقة الذي فاقم من وتيرة الهجرة التي أصبحت معظمها دائرية داخل القارة .

تبقى منطقة الساحل الإفريقي خاصرة رخوة تشكل طرقاتها عنصر إمداد لوجستي لعصابات الهجرة غير الشرعية ما يضمن استمراريتها في حالة عدم تبني إستراتيجية أمنية وتنموية في نفس الوقت فالجماعات العابرة للحدود، والفواعل المهددة للأمن لا تعترف بمنطق الزمان ولا المكان، وأن وضع رؤى، وإستراتيجيات مناسبة لمواجهة كافة التحولات الأمنية الجديدة يظل مرهون بمدى الإرادة السياسية، والالتزام بسياسات جديدة، إلا أنه في غياب التقارب بين دول شمال أفريقيا، وغياب التنسيق والعمل المشترك، واستمرار العداء والتباعد تبقى دول شمال أفريقيا أكثر عرضة للمخاطر التي ستصاعد من تحولاتها مستقبلا .

**المراجع :**


أبو ضيف، ف. ح. (2023، يناير) .تغير المناخ ومستقبل الأمن الإنساني في أفريقيا .*مجلة آفاق مستقبلية*، (3)، 679.–

أبو ريه، ف. (2025، نوفمبر) .ماذا لو أدّت الهجرة المناخية إلى زعزعة استقرار دول شمال أفريقيا ودول جنوب أوروبا .مركز الحبتور للأبحاث.
https://www.habtoorresearch.com/ar/publications/

أغرزا، ع. ع. (2025، أغسطس) .تأثير التغيرات المناخية على الهجرة في إفريقيا .(2025–2020) شبكة بيئة أبو ظبي.
https://abudhabienv.ae/

إبراهيم، ش. (2024، أكتوبر) .الهجرة غير الشرعية أحد الملفات المهمة في الساحة الدولية .مركز الجزيرة للدراسات.
https://studies.aljazeera.net

إسماعيل، أ .(2024). التغير المناخي وزيادة أعداد النازحين: هل من علاقة؟ المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية.
https://ecss.com.eg/49401/

أخبار أفريقيا .(2024). تقرير أممي يكشف تفاصيل أزمة موارد المياه في أفريقيا.
https://nan.media/

الأمم المتحدة. (2024، يونيو) .ارتفاع حالات النزوح القسري في العالم ومفوضية اللاجئين تحذر من اللامبالاة والتقاعس .أخبار الأمم المتحدة.
https://news.un.org/ar/story/2024/06/1131726

الباروميتر العربي .(2024). تقرير الهجرة.
https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB8-Migration-Report-AR.pdf

الجزيرة نت. (2023، ديسمبر 6) .النيجر تلغي قانون مكافحة تهريب المهاجرين: كيف ستتأثر أوروبا وشمال أفريقيا؟.
https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/6/
الجزيرة نت. (2024، أكتوبر 17) .جغرافيا المياه في أفريقيا: ثروة وتوترات ونزوح.
https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/17/
الجزيرة نت. (2024، نوفمبر 13) .قلق من تباطؤ النمو السكاني بالمغرب: أية تداعيات؟.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/11/13/
الجزيرة نت. (2025، يوليو 5) .تغير المناخ يضاعف موجات الحر: كيف تتأثر أفريقيا؟.
https://www.aljazeera.net/climate/2025/7/5/
)تاريخ آخر زيارة: 2025/12/20(
الحبتور للأبحاث. (2025، نوفمبر) .تقديرات استراتيجية: الهجرة المناخية وزعزعة الاستقرار الإقليمي.
https://www.habtoorresearch.com/
الزواوي، م. س. (د.ت) .الجفاف في إفريقيا: القنبلة الموقوتة .*مجلة قراءات أفريقية*.
https://qiraatafrican.com/5294/
زهران، أ. (2021، أغسطس) .تداعيات الصراع والنزاعات المسلحة في أفريقيا على أعداد النازحين واللاجئين .*مجلة آفاق اجتماعية*، (2)، 3–.
السليمي، م .(2023) .تحليل: طوق أزمات حول الدول المغاربية يشتدّ بانقلاب النيجر .دويتشه فيله.(DW)
https://www.dw.com/ar/
رويحة، ز. م. (2025، مايو) .أزمة المهاجرين في دول شمال أفريقيا: موريتانيا أنموذجاً .المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.
سليمان، ل. م .(2024) .جغرافيا المياه في أفريقيا: ثروة وتوترات ونزوح .مركز الجزيرة للدراسات.
عبد الرحمن، ح .(2022) .جيلاً جديداً من الحروب مع الطبيعة .*مجلة المستقبل*.مركز المستقبل للدراسات.
https://futureuae.com/
العطري، ع. ر. (2021، أبريل) .كيف ستغير الهجرة العالم العربي TRT .عربي.
https://www.trtarabi.com/opinion/5229103
الغربي، ص. م. (2025، سبتمبر) .المناخ والهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .منظمة المجتمع العلمي العربي.
https://arsco.org/articles/article-detail-47144/
القاهرة الإخبارية .(2022) .تهديدات متعددة: تأثير التغير المناخي على جغرافيا الإرهاب في الساحل والصحراء.
https://alqaheranews.net/news/832/
المنظمة الدولية للهجرة. (2024، مارس) .تقرير الهجرة في أفريقيا.
https://www.iom.int/news/conflict-drives-displacement-amidst-rising-climate-shocks-new-africa-migration-report
المنظمة الدولية للهجرة.(2024). World Migration Report 2024. UN Migration .
https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2024
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .(2024) .أفريقيا تواجه عبئاً غير متناسب من جراء تغير المناخ وتكاليف التكيف.
https://wmo.int/ar/
اليونسكو. (د.ت) .تغير المناخ يهدد بنزاعات جديدة.
https://courier.unesco.org/ar/
هالة شيحة و أيمان خالد خفاجي، أزمة المياه في أفريقيا: تحديات وصراعات متصاعد، موقع صوت الأمم، 2025

**.Compliance with ethical standards**

*Disclosure of conflict of interest*

The authors declare that they have no conflict of interest.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.